



التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

الآفاق الإقتصادية العالمية  
للبنك الدولي لعام 2026

يناير 2026

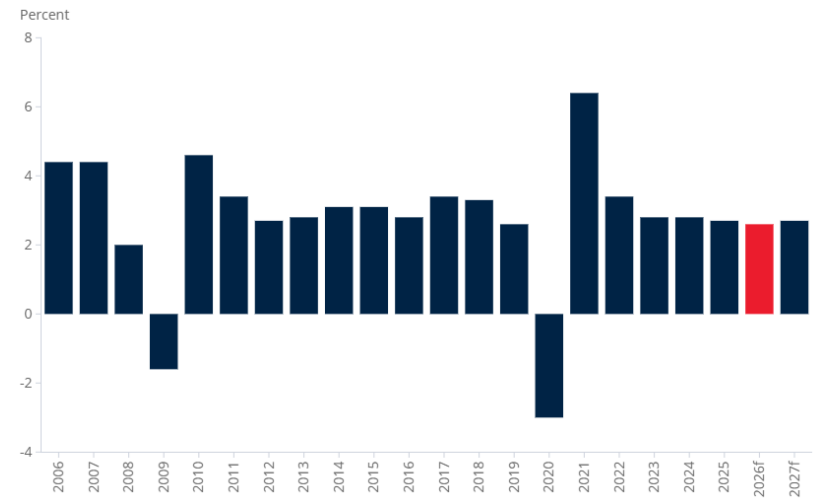
## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

### المخلص التنفيذي

يسلط تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن البنك الدولي في يناير 2026 ([رابط التحميل](#)) الضوء على أن الاقتصاد العالمي أظهر مرونة غير متوقعة خلال عام 2025، إلا أن تباطؤًا طفيفًا يُتوقع في عام 2026. ومن المرجح أن يبلغ النمو العالمي 2.6% في عام 2026، منخفضًا من تقدير يبلغ 2.7% في عام 2025. ويعكس هذا التباطؤ انحسار محفزات مؤقتة — مثل طفرة الشحنات التجارية المسبقة في العام الماضي — إلى جانب ضعف الطلب في الاقتصادات الكبرى. كما تتراجع ضغوط التضخم؛ إذ يُتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى نحو 2.6% في عام 2026، بدعم من تباطؤ أسواق العمل وانخفاض تكاليف الطاقة. ومن المتوقع أن تواصل أسعار السلع الأساسية التراجع. وبوجه خاص، يُتوقع أن تنخفض أسعار النفط — التي بلغ متوسطها نحو 69 دولارًا للبرميل في عام 2025 — إلى قرابة 60 دولارًا في عام 2026، في ظل زيادة المعروض من أوبك+ وضعف الطلب. وبحلول عام 2027، قد يرتفع النمو العالمي بشكل طفيف إلى 2.7% مع بدء التيسير النقدي في تعزيز النشاط وتراجع حالة عدم اليقين التجاري.

ومع ذلك، فإن عقد العشرينيات لا يزال يتجه ليكون أبطأ عقود النمو منذ ستينيات القرن الماضي، بما يبرز التحديات المقبلة. وتميل المخاطر إلى الجانب السلبي: إذ إن اشتعال التوترات التجارية، أو تدهور المعنويات المالية، أو حدوث صدمات أخرى قد يضعف التوقعات أكثر. وبوجه عام، فإن التعافي القوي في عام 2025 — المدعوم بتكديس المخزونات وطفرة استثمارية يقودها الذكاء الاصطناعي — قد أفسح المجال لتوقعات حذرة لعام 2026 تتسم بتجارة أكثر خوفًا وضغوط أسعار تتراجع تدريجيًا.

### نمو الناتج العالمي



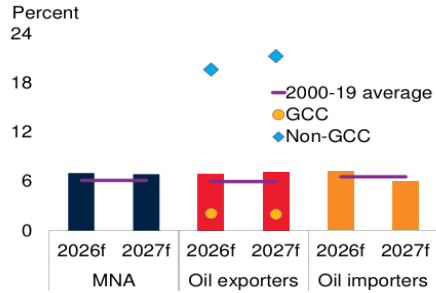
المصدر: مجموعة البنك الدولي. ملاحظة:  $f =$  توقعات. بيانات 2025 تقديرات. تم احتساب مجاميع الناتج المحلي الإجمالي باستخدام أوزان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالدولار الأمريكي عند متوسط أسعار 2010-2019 وأسعار صرف السوق.

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

### منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان (MNA)

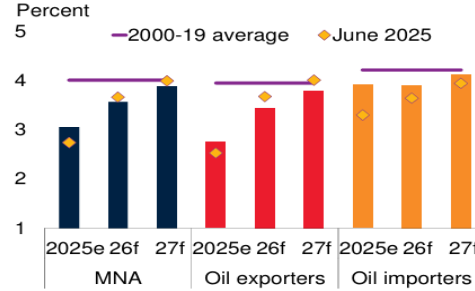
يعرف البنك الدولي منطقة MNA بأنها تشمل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وتظل الأداءات الاقتصادية عبر المنطقة متنوعة، إذ تتشكل بفعل الاعتماد على النفط، والديناميكيات الجيوسياسية، واستجابات السياسات. ويستفيد مصدرو النفط — ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي — من ارتفاع إنتاج الهيدروكربونات والاستثمار غير النفطي، بينما تواجه الدول المستوردة للنفط مثل مصر مسار تعافٍ وسط ضغوط تضخمية ومالية. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة من 3.5% في عام 2025 إلى 3.9% في عام 2027، مع توقع تراجع التضخم والفقر بشكل تدريجي.

### التضخم العام



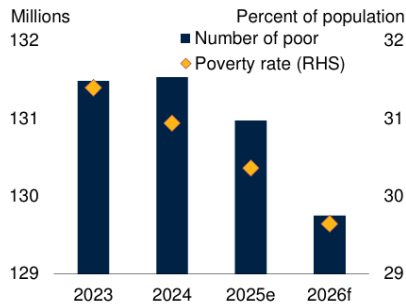
المصدر: مجموعة البنك الدولي. من المتوقع أن يظل التضخم معتدلاً عبر منطقة MNA، مع حفاظ دول مجلس التعاون الخليجي على مستويات منخفضة على نحو خاص. وقد يواجه المصدرون من خارج المجلس تضخمًا أعلى من المتوسط بسبب تحديات هيكلية.

### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



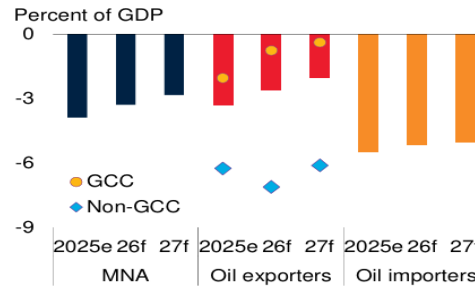
المصدر: مجموعة البنك الدولي. من المتوقع أن يتعزز النمو الاقتصادي في منطقة MNA تدريجيًا حتى عام 2027. ومن المرجح أن تتجاوز الدول المستوردة للنفط ودول مجلس التعاون الخليجي متوسط نموها خلال 2000-2019 بحلول عام 2026، بينما يُظهر مصدرو النفط تعافيًا مطردًا.

### اتجاهات الفقر



المصدر: مجموعة البنك الدولي. من المتوقع أن ينخفض عدد الفقراء ومعدل الفقر عبر منطقة MNA تدريجيًا حتى عام 2026، بدعم من تراجع التضخم وتحسن الاستقرار الاقتصادي الكلي.

### الرصيد المالي للموازنة العامة (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مجموعة البنك الدولي. من المتوقع أن تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي على عجوزات مالية أصغر مقارنة بمصدري النفط من خارج المجلس. وتواصل الدول المستوردة للنفط مواجهة مساحة مالية أكثر تقييدًا.

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

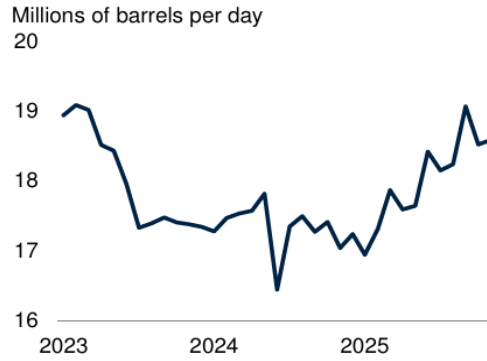
### الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي

من المتوقع أن يتسارع النمو في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي حتى مع تباطؤ الزخم العالمي. فبعد أداء متواضع في السنوات الأخيرة، يُتوقع أن يرتفع الناتج في دول المجلس بنحو 4.4% في عام 2026 (ارتفاعاً من نحو 4.0% في عام 2025). ويعكس هذا الأداء الإقليمي بالأساس توسعاً مطّرداً في القطاعات غير النفطية إلى جانب زيادة تدريجية في إنتاج النفط. وفي الواقع، فإن النشاط غير الهيدروكربوني — الذي يمثل أكثر من 60% من الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس — يتلقى دعماً من مشاريع استثمارية كبرى (بما في ذلك في الكويت والسعودية) ومن جهود التنويع المستمرة. كما ستسهم زيادة إنتاج النفط في عام 2026 في النمو، وإن كان نطاقها محدوداً نسبياً بفعل الزيادات الكبيرة في الإنتاج التي تحققت بالفعل في عام 2025.

أما اقتصاد الكويت، الذي شهد انكماشاً في عامي 2023-2024 بسبب تخفيضات إنتاج أوبك+، فمن المتوقع أن يعود إلى النمو. ويُرجح أن يتوسع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للكويت بنحو 2.6% في عام 2026، عقب تعافٍ مُقدّر بنحو 2.7% في عام 2025. وتعكس هذه الوتيرة المعتدلة نهج الكويت الحذر في زيادة إنتاج النفط واستمرار تعافي الطلب المحلي. وعلى امتداد دول المجلس، يظل التضخم عموماً تحت السيطرة — مدعوماً باستقرار أسعار

الصرف — كما تبدو الأوضاع المالية قوية، بما يتيح استمرار الاستثمار العام. ومن المتوقع أن يظل التضخم الإقليمي معتدلاً خلال عام 2026.

### إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر: مجموعة البنك الدولي.

وعلى الرغم من تصاعد حالة عدم اليقين الجيوسياسي في الشرق الأوسط الأوسع، فإن اقتصادات الخليج تبدو أكثر تحصناً نسبياً وتستفيد من الإصلاحات السياسية وزخم أقوى في الأنشطة غير النفطية. ويشير البنك الدولي إلى أن نمو دول المجلس في عام 2026 سيقوده التوسع المطّرد في النشاط غير الهيدروكربوني (مثل التصنيع والتمويل والسياحة) إلى جانب مكاسب تدريجية في إنتاج النفط والغاز. وبالنسبة للكويت، من المتوقع أن تدعم الاستثمارات الجارية — مثل تحديث البنية التحتية وأعمال صيانة قطاع النفط — مساراً تدريجياً لتحسن النشاط

الاقتصادي. وبوجه عام، يتوقع أن يتجاوز ناتج دول المجلس أداء العديد من المناطق الأخرى، بما يسهم في رفع نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 3.6% في عام 2026.

ومع ذلك، تظل المخاطر قائمة. فقد يؤدي انخفاض مستمر في أسعار النفط أو اندلاع صراعات إقليمية جديدة إلى الضغط على آفاق دول الخليج. وعلى الجانب الإيجابي، فإن استمرار التقدم في التنويع (مثل تطوير الكويت لقطاعها الخاص غير النفطي) والاستثمارات التقنية قد يعزز النمو على المدى المتوسط. وتدخل دول المجلس عام 2026 بأسس اقتصادية كلية مواتية، بما يجعل المنطقة نقطة مضيئة نسبياً في اقتصاد عالمي يتجه نحو التباطؤ.

### مصر

يتعافى الاقتصاد المصري تدريجياً بعد فترة صعبة اتسمت بتضخم مرتفع وضغوط خارجية. ويبقى أحدث تقييم للبنك الدولي توقعات نمو مصر دون تغيير عند 4.3% للسنة المالية 2025/2026 وعند 4.8% للسنة المالية 2026/2027 (حيث تمتد السنة المالية في مصر من يوليو إلى يونيو). ويمثل ذلك تحسناً مقارنة بتقدير نمو يبلغ 2.4% في السنة المالية 2023/2024. ويقود التعافي ارتداداً الصادرات وعودة الطلب المحلي. ومع تراجع القيود على

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

### نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في

	2023	2024	2025e	2026f	2027f
<b>Calendar year basis</b>					
Algeria	4.1	3.7	3.8	3.5	3.3
Bahrain	3.9	3.1	3.5	3.1	2.9
Djibouti	6.7	6.0	6.0	6.1	6.0
Iraq <sup>1</sup>	0.5	-1.5	-0.9	6.5	3.8
Jordan	2.9	2.5	2.7	2.8	2.8
Kuwait	-3.6	-2.9	2.7	2.6	2.5
Lebanon <sup>2,3</sup>	-0.8	-7.1	3.5	4.0	..
Libya	10.2	1.9	13.3	3.5	3.9
Morocco	3.7	3.8	5.0	4.4	4.4
Oman	1.2	1.7	3.1	3.6	4.0
Qatar	1.5	2.4	2.8	5.3	6.8
Saudi Arabia	0.5	2.7	3.8	4.3	4.4
Syrian Arab Republic <sup>2</sup>	-1.2	-1.5	1.0	..	..
Tunisia	0.2	1.6	2.6	2.5	2.2
United Arab Emirates	2.9	3.9	4.8	5.0	5.1
West Bank and Gaza	-4.6	-26.6	3.9	5.1	11.6
Yemen, Rep. <sup>2</sup>	-2.0	-1.5	-1.5	0.0	..
<b>Fiscal year basis<sup>4</sup></b>					
	2023/24	2024/25	2025/26e	2026/27f	2027/28f
Afghanistan	2.3	2.5	4.3	3.8	3.5
Iran, Islamic Rep.	5.3	3.7	-1.1	-1.5	0.6
	2022/23	2023/24	2024/25e	2025/26f	2026/27f
Egypt, Arab Rep.	3.8	2.4	4.4	4.3	4.8
Pakistan <sup>1</sup>	-0.2	2.6	3.0	3.0	3.4

المصدر: البنك الدولي بملاحظة: e = تقدير؛ f = توقع. تُحدَّث توقعات البنك الدولي بصورة متكررة استنادًا إلى المعلومات الجديدة وتغير الظروف العالمية. وبناءً عليه، قد تختلف التوقعات المعروضة هنا عن تلك الواردة في وثائق أخرى للبنك الدولي، حتى إن لم تختلف التقييمات الأساسية لآفاق الاقتصادات اختلافاً كبيراً في وقت معين. (1) تُبَلِّغ البيانات على أساس تكلفة عوامل الإنتاج. (2) تُستبعد توقعات لبنان (بعد 2026) وسوريا (بعد 2025) واليمن (بعد 2026) بسبب درجة عالية من عدم اليقين. (3) لم تُدرج توقعات 2026 في إصدار يونيو 2025 من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، لذا لا يُحتسب الفرق عن توقعات يونيو 2025. (4) تمند السنة المالية من 21 مارس إلى 20 مارس في أفغانستان و إيران؛ ومن 1 يوليو إلى 30 يونيو في مصر وباكستان.

العالمية مثل انخفاض أسعار واردات السلع الأساسية وعودة السياحة. كما ظلت تدفقات التحويلات وإيرادات قناة السويس متماسكة، مما يدعم الاحتياطيات الأجنبية. وخلاصة القول، يُتوقع أن يرتفع النمو في مصر إلى نطاق منتصف 4% بحلول عام 2026، مدفوعاً بنشاط تقوده الصادرات وعودة تدريجية في إنفاق المستهلكين والشركات. وهذا التعافي متواضع لكنه ذو دلالة — إذ يشير إلى أن مصر بدأت تتجاوز مرحلة من الضغوط الاقتصادية، شريطة الحفاظ على زخم الإصلاحات واحتواء الصدمات الخارجية.

الاستيراد والعملات، تمكن المصنعون المصريون من تأمين المدخلات، مما دفع إلى ارتفاع الإنتاج والمبيعات الخارجية. ويشير البنك إلى أن صافي الصادرات القوي يمثل محركاً رئيسياً للنمو، مدعوماً بسعر صرف أكثر تنافسية وطلب أقوى من الشركاء التجاريين. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن يتحسن الاستهلاك الخاص تدريجياً مع بدء انحسار الضغوط التضخمية. فقد بدأ التضخم السنوي لأسعار المستهلكين، الذي كان قد تجاوز 30% في عام 2023، بالتراجع بفضل تشديد السياسة النقدية وتحسن وفرة السلع. ويسهم هذا الانحسار في التضخم، إلى جانب استقرار أكبر في سوق الصرف الأجنبي وعودة الثقة الاستثمارية، في توفير بيئة اقتصادية كلية أكثر هدوءاً نسبياً مع دخول عام 2026.

ومع ذلك، تظل توقعات مصر حذرة. فالمخاطر الجيوسياسية في المنطقة لا تزال مرتفعة، وتواجه مصر قيوداً مالية بسبب ارتفاع الدين العام واحتياجات التمويل. وتواصل السلطات تنفيذ إصلاحات — بما في ذلك خفض الدعم وتوسيع برامج الحماية الاجتماعية — لتعزيز الاستقرار المالي وتأمين التمويل الخارجي. ويشير البنك الدولي إلى أن آفاق نمو مصر في عام 2026 تعتمد أيضاً على استمرار الانضباط في السياسات والتقدم في الإصلاحات الهيكلية لجذب الاستثمار. وعلى الجانب الإيجابي، استفادت مصر من تحسن بعض الظروف

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

### الولايات المتحدة

حقق الاقتصاد الأمريكي أداءً أفضل من المتوقع في عام 2025، مما وفر دعمًا مرحبًا به للتوقعات العالمية. ويُقدَّر نمو الولايات المتحدة لعام 2025 الآن بنحو 2.1%، ومن المتوقع أن يستقر قرب 2.2% في عام 2026. وعلى الرغم من أن هذا المسار أبطأ من توسع عام 2024 الذي بلغ نحو 2.8%، فإنه يشير إلى هبوطٍ سلس بدلاً من تباطؤٍ أشد. وتعكس هذه المرونة استثمارًا تجاريًا وإنفاقًا استهلاكيًا أقوى من المتوقع في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة. فقد رفعت الشركات إنفاقها الرأسمالي على التقنيات الجديدة — ولا سيما المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأتمتة — مما ساعد على تعويض ضعف الطلب الأسري. كما أن سوق العمل تباطأت بوتيرة تدريجية فقط. وبحلول أواخر عام 2025، كانت وتيرة نمو الوظائف قد توقفت فعليًا وتباطأت مكاسب الأجور، مما خفف ضغوط التضخم دون قفزة في البطالة. وقد انخفض التضخم في الولايات المتحدة تدريجيًا من ذروته في عام 2022، بدعم من التشديد الحاد من جانب الاحتياطي الفيدرالي وانحسار اختناقات سلاسل الإمداد. وقد سمح ذلك للاحتياطي الفيدرالي بإيقاف زيادات الفائدة؛ بل تتوقع الأسواق احتمال خفض الفائدة في عام 2026 إذا استمر تراجع التضخم.

وفي عام 2026، يتوقع البنك الدولي أن يتباطأ نمو الولايات المتحدة لكنه سيظل إيجابيًا، بما يساعد على

استقرار التوقعات العالمية. وقد أسهمت الولايات المتحدة بشكل كبير في المراجعات التصاعدية الأخيرة لتوقعات النمو العالمي — وهو دليل على ثقلها الاقتصادي. غير أن عدة رياح معاكسة تبدو واضحة. فالأثر المتبقي للرسوم الجمركية المرتفعة (المفروضة خلال نزاعات تجارية متجددة) يضعف أحجام الواردات والنشاط الصناعي الأمريكي. كما بدأت تكاليف الاقتراض المرتفعة تؤثر في القطاعات الحساسة للفائدة مثل الإسكان والعقارات التجارية. ويضاف إلى ذلك تراجع الدعم المالي مع انتهاء برامج حقبة الجائحة وتحول الحكومة نحو خفض العجز. ومن المتوقع أن تُبْطِئ هذه العوامل توسع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي مقارنة بالوتيرة القوية التي سادت في 2021–2022.

ومع ذلك، فإن التباطؤ يبقى محدودًا مقارنة بالدورات السابقة. وبحلول عام 2026، فإن نمو الناتج الأمريكي بنحو 2% سيظل متقدمًا على اقتصادات مجموعة السبع. وتشمل المخاطر التي تهدد آفاق الولايات المتحدة عودة مفاجآت تضخمية أو تقلبات في الأسواق المالية. غير أنه إذا استمر التضخم في الانحسار وفقًا للتوقعات، فقد تتوفر لدى الاحتياطي الفيدرالي وبنوك مركزية أخرى مساحة لخفض أسعار الفائدة تدريجيًا — بما يوفر دعامة للنمو. وباختصار، تنتج الولايات المتحدة إلى نمو أبطأ لكنه مستقر في عام 2026، بما يساعد على

الحفاظ على الزخم الاقتصادي العالمي حتى مع مواجهة مناطق أخرى رياحًا معاكسة.

### الصين

يتباطأ النمو الاقتصادي في الصين مع تعامل البلاد مع انتقال هيكلها صعب. فبعد أن تعافى إلى نحو 5.0% في عام 2024، يُتوقع أن يتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين إلى 4.4% في عام 2026. ويعكس هذا التراجع عدة عوامل. فقد ظل الطلب المحلي ضعيفًا، مع استمرار حذر المستهلكين ومستثمري العقارات. كما فقد التعافي بعد الجائحة زخمه مع تراجع الثقة في سوق الإسكان وتشديد شروط الائتمان للمطورين المثقلين بالديون. وقد ضعفت أنشطة العقارات — التي شكلت محركًا رئيسيًا للنمو في السابق — بصورة ملحوظة، مما أثر في قطاعات مرتبطة تتراوح من الإنشاءات إلى الأجهزة المنزلية. وإضافة إلى ذلك، تُلقى رياح معاكسة طويلة الأجل مثل شيخوخة القوى العاملة وارتفاع دين الشركات بظلالها على إمكانات النمو. ويصف البنك الدولي تباطؤ الصين بأنه تباطؤ “هيكلية مستمر”، بما يعني أنه نابع من تحولات عميقة (الديموغرافيا والإنتاجية) وليس من عوامل دورية فقط.

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

وعلى الصعيد الخارجي، تراجع الطلب على صادرات الصين من السلع، جزئيًا بسبب التوترات التجارية والرسوم. ففي عام 2025، تلقت الصادرات الصينية دعمًا مؤقتًا حين سارعت الشركات إلى شحن المنتجات إلى الولايات المتحدة قبل زيادات الرسوم، إلا أن هذا الدعم سيتلاشى في عام 2026. بل إن ارتفاع الحواجز التجارية العالمية يُتوقع أن يبقى عاملاً ضاغظاً على قطاع التصنيع الصيني. ولمواجهة هذه الضغوط، نفذت بكين حوافز مالية وتيسيرًا نقديًا؛ إذ تم رفع الإنفاق على البنية التحتية وتخفيض أسعار الفائدة لدعم تدفقات الائتمان. وقد ساعدت هذه التدابير الصين على التفوق على التوقعات في عام 2025، غير أن أثرها قد يضعف بمرور الوقت.

وبالنظر إلى المستقبل، يتوقع البنك الدولي أن ينخفض نمو الصين أكثر إلى 4.2% في عام 2027 مع تعمق التحديات الهيكلية. ويتعافى الاستهلاك الخاص تدريجيًا — بدعم من تحسن ثقة المستهلك ومكاسب سوق العمل — لكنه لا يكفي لتعويض ضعف العقارات والصادرات بالكامل. كما تشهد بقية شرق آسيا تباطؤًا طفيفًا في عام 2026، إلى حد كبير بسبب الأداء الأكثر فتورًا للصين. ومع ذلك، تظل الصين من أسرع الاقتصادات الكبرى نموًا. وقد أشار صانعو السياسات إلى استعدادهم لتقديم حوافز إضافية إذا لزم الأمر، غير أن مخاوف الاستقرار المالي قد تحد من التدخلات واسعة النطاق. وخلاصة

القول، تدخل الصين مرحلة نمو أكثر تواضعًا وفق معاييرها، يدور حول منتصف نطاق 4%، بينما تتعامل مع إعادة التوازن الهيكلي وبيئة تجارة عالمية أقل ملاءمة. ومن المتوقع استمرار هذا التباطؤ المُدار ما لم تحدث تحولات سياسية كبيرة أو صدمات خارجية جديدة.

### أوروبا

تتسم آفاق أوروبا الاقتصادية لعام 2026 بنمو منخفض لكنه مستقر، مع تباينات ملحوظة بين البلدان. ففي منطقة اليورو — قلب الاقتصاد الأوروبي — يُتوقع أن يتوسع الناتج بأقل من 1% في عام 2026. وتواجه ألمانيا وفرنسا وإيطاليا ضعفًا في النشاط الصناعي وأثرًا ممتدًا لصدمات أسعار الطاقة من السنوات السابقة. وقد أدى التضخم المرتفع في عام 2024 إلى تآكل القوة الشرائية للأسر، ورغم تباطؤ ارتفاع الأسعار، لا تزال ثقة المستهلكين حذرة. ويتوقع البنك الدولي نمو منطقة اليورو بنحو 0.9% في عام 2026، بعد ارتفاع إلى نحو 1.4% في عام 2025. كما أثرت ضعف الطلب العالمي والاحتكاكات التجارية في الصناعات الأوروبية المعتمدة على التصدير، ولا سيما التصنيع في ألمانيا وأوروبا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، ساهم التشديد النقدي من قبل البنك المركزي الأوروبي — الهادف إلى كبح التضخم — في إضعاف نمو الائتمان

والاستثمار. وتُعوّض هذه الضغوط جزئيًا بدعم مالي (بما في ذلك صناديق الاتحاد الأوروبي «الجبل القادم») وبأسواق عمل متماسكة. فالبطالة في أوروبا منخفضة، كما تزيد الحكومات الإنفاق على الدفاع والبنية التحتية الخضراء، بما يوفر قدرًا من التحفيز.

وفي الوقت نفسه، تحقق أوروبا الناشئة وآسيا الوسطى (منطقة ECA الأوسع) أداءً أفضل قليلًا. ومن المتوقع أن يستقر النمو الإقليمي (بما في ذلك اقتصادات مثل بولندا وتركيا وكازاخستان) عند نحو 2.4% في عام 2026، ثم يرتفع إلى 2.7% في عام 2027. ويُعد هذا الاستقرار في 2026 لافتًا بالنظر إلى الضعف في أوروبا الغربية. ويظل الطلب المحلي في العديد من بلدان ECA قويًا، بدعم من تراجع التضخم وتحسن الأوضاع المالية. فعلى سبيل المثال، تُظهر تركيا — بعد تجاوزها طفرة تضخم في عام 2023 — تعافيًا في إنفاق المستهلكين، ومن المتوقع أن تكون محركًا رئيسيًا لتسارع المنطقة الطفيف بحلول 2027. وفي أوروبا الوسطى، تدعم تدفقات تمويل الاتحاد الأوروبي وأسواق العمل المشدودة الاستهلاك والاستثمار.

ومع ذلك، يظل نمو أوروبا ككل متواضعًا. ويشير البنك إلى أن القيود الهيكلية — مثل شيخوخة السكان وبطء مكاسب الإنتاجية — لا تزال تحد من إمكانات المنطقة. وتشمل المخاطر الرئيسية لأوروبا المسار غير اليقيني لحرب روسيا في أوكرانيا، التي لا تزال

## الآفاق الاقتصادية العالمية للبنك الدولي لعام 2026

تشكل تهديدًا لإمدادات الطاقة ولمعنويات المستثمرين. وقد يؤدي استمرار الصراع أو تصعيده إلى إضعاف الثقة والتجارة عبر القارة. وإضافة إلى ذلك، إذا اتضح أن التضخم أكثر ثباتًا من المتوقع، فقد يبقى البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، بما يكبح النمو أكثر. وعلى الجانب الإيجابي، قد يسهم انتهاء أسرع للحرب أو تحقيق اختراقات في اعتماد التكنولوجيا (مثل الذكاء الاصطناعي) في رفع آفاق أوروبا فوق خط الأساس. وبوجه عام، تسير أوروبا في عام 2026 على مسار نمو منخفض، متوازنةً بين مرونة داخلية في الطلب وضغوط خارجية من رياح عالمية معاكسة وعدم يقين جيوسياسي.

## ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية

"تعزيز الأعمال من خلال تقديم خدمات استشارية احترافية تعزز الكفاءة وتخلق القيمة وتدفع عجلة النمو من خلال حلول مخصصة وفعالة"

**تقارير اقتصادية:** في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، موجز الأسواق والتحليلات العقارية التي تغطي الكويت، دول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقارير اقتصادية اخرى، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:  
<https://edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/>

**اتصل بنا:** فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

**ساعات العمل:** من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس  
**هاتف/واتساب:** 00965-22286370

**البريد الإلكتروني:** [Info@edgeconsultancykw.com](mailto:Info@edgeconsultancykw.com)

**لينكد إن:** [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

**العنوان:** القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/>

**خدماتنا:** تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

<https://edgeconsultancykw.com/ar/services-page/>



حقوق النشر © 2025 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به.

لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوادرها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى".

لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى".

قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوادر "ذي إيدج".

على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها. هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية أو أي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشرط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو بشركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت